

واقع عمالة الأطفال في المجتمع اليمني (الأسباب – الآثار – المعالجات) دراسة ميدانية في أمانة العاصمة

The Reality of Child Labour in Yemeni Society (Causes - Effects - Solutions): A Field Study in the Capital Secretariat

محمد أحمد حسين أبو حورية: باحث دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع،
جامعة صنعاء، اليمن.

د. محمد سعيد محمد الكامل: أستاذ مشارك في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،
جامعة صنعاء، اليمن.

Mohammed Ahmed Hussein Abuhoryah: PhD Researcher, Faculty of
Arts and Humanities, Department of Sociology, Sana'a University, Yemen.

Email: fasndnad@gmail.com

Dr. Mohammed Sa'id Mohammed AL-Kamil: Associated Professor of
Sociology, Faculty of Arts and Humanities, Sana'a University, Yemen.

Email: Msk72115@gmail.com

DOI: <https://doi.org/10.56989/benkj.v5i3.1387>

المخلص:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع عمالة الأطفال في اليمن، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي في تناول الدراسة وعرضها وتحليلها، مستخدماً أداة الاستبانة لجمع البيانات، وقد تم اختيار العينة عشوائياً من الأطفال العاملين، بلغت (271) مفردة، إضافة إلى أداة المقابلة التي أجريت مع قيادات بعض المؤسسات المعنية بحماية الأطفال باليمن، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج، منها: أن ارتفاع عمالة الأطفال في المجتمع اليمني، يرجع للعديد من الأسباب منها: النزوح من مناطق الحرب والصراع، تفشي الفقر والبطالة في المجتمع اليمني، بروز حالات التفكك الأسري بسبب وفاة المعيل، والطلاق أو تعدد الزوجات، علاوة عن ذلك تدني المستوى التعليمي للوالدين، كما أن لعمالة الأطفال العديد من الآثار تمثلت بانتشار تسرب الأطفال من التعليم، وتعرضهم للعنف والاستغلال، والمخاطر الصحية، وبرزت ظواهر اجتماعية أخرى ذات علاقة بها أهمها: ظاهرة تهريب الأطفال، والتحرش الجنسي.

الكلمات المفتاحية: واقع، عمالة الأطفال، الأطفال في المجتمع اليمني.

Abstract:

1- The study aimed to identify the reality of child labour in Yemen. The researcher used a descriptive analytical approach to dealing with presenting and analysing the study. Also, using the questionnaire tool to collect primary data, which was distributed to a random sample of working children, amounting to (271) items. In addition to a tool, the interview conducted with the leaders of some institutions concerned with the protection of children in Yemen, and the study concluded to a set of results, the most important of which are: The increase in child labour in Yemeni society is due to many reasons, including: displacement from war and conflict areas, the spread of poverty and unemployment in Yemeni society, the emergence of cases of family disintegration due to the death of the breadwinner, divorce or polygamy, in addition to that, the low level of Child labour also has many effects, represented by the spread of children dropping out of education, their exposure to violence and exploitation, and health risks. and contributed to the emergence of other

related social phenomena, the most important of which are: the phenomenon of child smuggling and sexual harassment.

Keywords: Reality, Child Labour, Children in Yemeni Society.

1- المقدمة:

يعد الاهتمام بالأطفال من مقومات النهوض بأي أمة للوصول لمستقبل أفضل، فالأطفال يشكلون جيل الغد وهم صانعو المستقبل؛ لذا وجب حمايتهم والاهتمام بهم ورعايتهم ليكونوا قادرين على تحمل مسؤوليتهم تجاه مجتمعاتهم، فهم جوهر وقوام ومستقبل التنمية والبناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتعليمي.

إن ارتفاع نسبة الأطفال في مجتمعتنا اليمني وتشكيلهم شريحة واسعة في الهرم السكاني، حيث يبلغ عددهم (9807000) في الفئة العمرية أقل من 15 سنة (الجهاز المركزي للإحصاء، 2013: 23)، يوجب حمايتهم من مختلف المشاكل التي قد تواجههم، وتؤثر على حياتهم، ومن بين هذه المشاكل عمالة الأطفال التي برزت في مجتمعنا اليمني في السنوات الأخيرة بشكل متسارع ولافت للانتباه، فبدأت تتوسع وتنتشر في الوسط الحضري اليمني بفعل الحرب والصراع المستمر، نتج عنها تدهور الوضعية الثقافية والاقتصادية للأسرة اليمنية، ما جعل تلك الأسر تقوم بالدفع بأطفالها للبحث عن عمل للمشاركة في ميزانية العائلة من أجل تحسين ظروفها المعيشية أكثر من اهتمامها بإلحاقهم بالمدرسة وبمواصلة الدراسة، والحجة بأن التعليم يتطلب مصاريف تزيد من مشاكلهم المالية، كما أن هناك أسباباً تعليمية واجتماعية واقتصادية تؤدي إلى ظهور عمالة الأطفال في المجتمع اليمني.

ما جعل الباحث يختار موضوع البحث لتوضيح أسباب عمالة الأطفال، كون شريحة الأطفال من شرائح المجتمع المهمة، كون لها تأثير على مستقبل المجتمع، ولذلك إهمال هذا الفئة اجتماعياً أو اقتصادياً أو تربوياً، يسهم في خلق جيل منحرف سلوكياً وعدوانياً تجاه مجتمعه، فنتشر الجريمة وتزيد الأمية، بالإضافة إلى حجم الآثار لعمالة الأطفال في أمانة العاصمة في اليمن لتقديم مقترحات تساعد في الحد من هذه الظاهرة.

مشكلة الدراسة:

يعيش المجتمع اليمني أسوأ أزمة إنسانية في العالم، أثرت في معظم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأمنية؛ وذلك نتيجة للحرب والصراع المستمر، ما أدى لتدهور الحالة الاقتصادية،

والمعيشية لمختلف الأسر اليمنية، وبرزت العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية مثل: انتشار ظاهرة النزوح، تقشي الفقر، والبطالة، علاوة على ذلك تدهور الوضع الصحي، وانعدام الأمن الغذائي، ناهيك عن الأضرار التي لحقت بالعملية التعليمية، حيث تعرضت بعض المدارس إلى التدمير الكلي، وأخرى للتدمير الجزئي، كل ذلك أضعف من دور الأسرة اليمنية في رعاية أطفالها، وجعلها تسعى جاهدة لتوفير متطلبات الحياة الأساسية، خاصة الفقيرة منها، ما أدى إلى تعرض فئة الأطفال في المجتمع اليمني للعديد من المشكلات أهمها: التسرب من التعليم، التسول في الشوارع، عمالة الأطفال في مهن لا تتناسب مع أعمارهم، حيث انتشرت عمالة الأطفال بشكل ملحوظ في المدن اليمنية الرئيسية والثانوية، وأصبحت ظاهرة تهدد مستقبل الطفولة في اليمن، ويؤثر على كيان المجتمع اليمني لأن الأطفال يتركون الأسرة ويتركون المدرسة ويدخلون سوق العمل، مما يشير إلى قصور اجتماعي واقتصادي وتعليمي يؤدي إلى دفع المجتمع اليمني بالطفل إلى بيئة جديدة لا يستطيع التكيف معها، أي دفع الطفل إلى العمل في الصناعات المختلفة بغرض كسب المال، وتحوله من معال إلى معيل، ومن شخص ترعاه أسرته إلى إنسان واجه الإذلال والخطر الجسدي والنفسي والاجتماعي والأخلاقي.

ومن خلال ما تقدم يمكن بلورة مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:

2- ماهي الأسباب التي أدت إلى انتشار عمالة الأطفال في المجتمع اليمني؟

3- ما أثر عمالة الأطفال على سلوكيات الطفل العامل، الأسرة والمجتمع؟

4- ما هي الحلول والمعالجات العلمية للحد من انتشار عمالة الأطفال في المجتمع اليمني؟

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتم من خلاله التعرف على الظاهرة محل الدراسة وتحليل العلاقات بين بياناتها ومكوناتها باستخدام العمليات الإحصائية المناسبة.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على الأسباب المؤدية إلى عمالة الأطفال في اليمن من مختلف جوانبها التعليمية، الاجتماعية، والاقتصادية.
- إبراز أثر عمالة الأطفال على سلوكيات الطفل العامل، الأسرة والمجتمع.
- الوصول لنتائج وتوصيات علمية وعملية للمساعدة على فهم عمالة الأطفال وتداعياتها وأسبابها وآثارها في أمانة العاصمة كنموذج لجعلها في متناول متخذي القرار في أمانة العاصمة.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية موضوع عمالة الأطفال التي تُعدُّ مشكلةً جوهريةً تمسُّ الأسرة والمجتمع بشكل مباشر؛ لذا فإن الباحث سيقف على الأسباب لعمالة الأطفال، وبيان آثارها ووضع تصور عن مخاطرها الآتية والمستقبلية، تمكن صناع القرار، ورسمي السياسات الوقوف على الحقائق الموضوعية لعمالة الأطفال، لاتخاذ التدابير اللازمة، والإجراءات الضرورية للحد من انتشارها.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: تتمثل في بيان أسباب عمالة الأطفال وآثارها في المجتمع اليمني.
- الحدود المكانية: تتمثل في بعض مديريات أمانة العاصمة.
- الحدود الزمانية: تتمثل بالفترة الزمنية ابتداءً من 2023 /12/1 وحتى 2024 /6/30م.
- الحدود البشرية: الأطفال العاملين في الفئة العمرية من (15) سنة فما دون من الجنسين.

مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل المجتمع الإحصائي للدراسة بالأطفال العاملين من عمر 15 سنة فما دون في المجتمع اليمني، ونظراً لعدم توافر إحصائيات دقيقة بعدد الأطفال العاملين في الجمهورية اليمنية، لجأ الباحث لأسلوب العينة غير العشوائية بطريقة حصيصة قصدية من الأطفال العاملين في أمانة العاصمة، بلغت (271) طفل عامل من الجنسين، تم استهدافهم في مراكز الأنشطة الاقتصادية، والحرفية، والأسواق التجارية الرئيسية بمختلف أنواعها، ومراكز تجمُّع وانطلاق وسائل النقل بمختلف أشكالها في أمانة العاصمة.

أدوات جمع البيانات:

يعتبر الاستبيان الأداة الرئيسية لجمع البيانات، موجه للأطفال العاملين في أمانة العاصمة، إضافة إلى أداة المقابلة الموجهة لقيادات بعض المؤسسات العاملة في مجال حماية الطفل باليمن.

2- الدراسات السابقة:

تُشكل الدراسات السابقة خلفية نظرية، ومصادر علمية مهمة، يركز عليها الباحث في بداية عمله كخطوة أساسية، وضرورة منهجية لا بد منها، يبني عليها أفكاره، وآراءه معتمداً على أفكار، خبرات، وجهود ممن سبقه في مجال البحث العلمي، بناءً على ما توصلوا إليها من نتائج، لذا يستعرض الباحث أهم الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة كالتالي:

2-1- الدراسات المحلية:

• دراسة زاهر (2018): "عمالة الأطفال وأثرها في الانحراف، دراسة تطبيقية في أمانة العاصمة". هدفت الدراسة إلى التعرف عن واقع عمالة الأطفال في اليمن، وإبراز أهم الأسباب التي تدفع الأطفال لسوق العمل، وتحديد علاقة عمالة الأطفال بالانحراف، معتمداً على المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الاستبانة التي تطبقت على عينة عشوائية من الأطفال العاملين بأمانة العاصمة، بلغت (180) طفلاً عاملاً من الجنسين، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها: يعد الوضع الاقتصادي للأب عاملاً مهماً لدخول الأطفال إلى سوق العمل. كلما انخفض المستوى الاقتصادي للأب، زادت احتمالية عمالة الأطفال. ويلعب مستوى التعليم للآبوين دوراً أساسياً في حدوث عمالة الأطفال؛ وجود علاقة وطيدة بين عمالة الأطفال والانحراف، كون بعض الأطفال يجبرون على العمل، وبعضهم يتعرضون للعنف من قبل الأسرة أو أحد أفرادها بغية جمع المال للأسرة وتلبية الاحتياجات والمتطلبات الضرورية لها؛ مما يسهم في اضطرار بعضهم إلى الانحراف؛ كما تسبب عمالة الأطفال نتائج سلبية خطيرة، أي أن الطفل يعاني من أشكال مختلفة من الحرمان من الرعاية الأسرية والاجتماعية والنفسية والصحية أثناء العمل، لأنه ينفصل عن البيئة الطبيعية التي يجب أن ينشأ فيها ويدخل في بيئة لا تتوافق مع تكوينه الجسدي والعقلي والنفسي، مما يعرضه لضغوطات متعددة وأشكال مختلفة من الأذى. على سبيل المثال، التعرض للضرب والإهانة من قبل صاحب العمل، أو التعرض لإصابات جسدية بسبب العمل المتعب وغيرها، ونتيجة لذلك قد يصبح الطفل معاقاً جسدياً ويصبح عبئاً على مجتمع المستقبل بدلاً من أن يصبح عاملاً فعالاً في بناء المجتمع، أو قد يعاني من شكل من أشكال الضيق النفسي، مما يجعله شخصاً غير طبيعي ومنبوذاً في البيئة الاجتماعية.

• دراسة منصور (2014): "عمالة الأطفال في الجمهورية اليمنية - دراسة ميدانية في مدينة عدن". هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة عمل الأطفال في الجمهورية اليمنية وأسبابها الكامنة، والتعرف على مجالات العمل التي يعمل فيها الأطفال والمخاطر التي يتعرضون لها، وكذلك أثر هذا العمل على الأطفال والمجتمع. وبالاعتماد على أساليب التحليل الوصفي وأداة الاستبيان مع عينة عشوائية مكونة من (200) طفل عامل، خلصت إلى أن الغالبية العظمى من الأطفال العاملين هم من الذكور، ومن الأطفال المهاجرين من الريف إلى المدينة، كما أن معظم الأطفال العاملين غير ملتحقين بالمدرسة، وأن المستوى التعليمي للوالدين متدني، وأن معظم الأطفال يعملون في مهن متدنية تقتقد إلى المهارات التدريبية، وهذا أثر بشكل سلبي على خبرة الطفل المهنية وقدراته، ويعد الفقر والمستوى الاقتصادي أحد أهم أسباب عمل الأطفال، وأن معظم الأطفال توجهوا للعمل بقرار من الأسرة.

2-2- الدراسات العربية:

- **دراسة الطواشي (2013): "محددات وعواقب عمل الأطفال وأسوأ أشكال عمالة الأطفال في قطاع غزة".** هدفت الدراسة إلى تعميق الفهم حول تطور ظاهرة عمالة الأطفال بين الأطفال الفلسطينيين في قطاع غزة من خلال التحقق والكشف عن مجالات عمل الأطفال، وتحديد الأسباب الرئيسية وراء هذه الظاهرة، واكتشاف أثرها على حق الأطفال في الصحة والمواظبة على الدراسة والتحصيل المدرسي، وموقفهم تجاه المدرسة، وتقييم مساهمة المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني في تقليص ظاهرة عمل الأطفال، معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي، وعينة محددة من الأطفال العاملين دون 15 سنة بلغت (150) طفلاً من الجنسين، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن ظاهرة عمل الأطفال تنتشر في قطاع غزة في الفئة العمرية المحظورة وفقاً للقانون (الأطفال دون 15 سنة)، لكن لا يوجد عدد محدد ودقيق للأطفال العاملين، كما تتفاعل عدة أسباب في انتشار ظاهرة عمل الأطفال وما يرافقها من انتهاكات، وهي أسباب سياسية، واقتصادية، وأسرية، وأكاديمية، وقانونية، وأسباب تتعلق بالطفل، وأخرى بالمجتمع المدني وبالمؤسسات الدولية المانحة، كما أن العمل يؤدي إلى تدني مهارات وقدرات الطفل العامل، ويؤثر سلباً على مراحل النمو العقلي للطفل، وأظهرت -أيضاً- أن وزارة التربية والتعليم لا تتابع تطبيق التعليم الإلزامي، وأن المدارس المهنية التابعة لها تعاني من قلة الموارد المتاحة، وعدم امتلاكها للأدوات اللازمة لأغراض التدريب، وأظهرت النتائج أيضاً جهل أصحاب العمل وأولياء الأمور والأطفال أنفسهم بأحكام القانون، مما يترتب على الكثير من الانتهاكات لحقوق الطفل، وأشارت النتائج إلى أن العمل يؤدي إلى تدني الرغبة في التعليم، كالقدرة على القراءة والكتابة.
- **دراسة مجادي (2012) بعنوان: "الأسباب المؤدية إلى تشغيل الطفل الجزائري".** يهدف البحث إلى التعرف على أسباب تشغيل الأطفال في الجزائر واستخدمت الأساليب الوصفية والتحليلية لتحقيق هذا الهدف. وخلصت الدراسة إلى أن نسبة الأطفال المشتغلين ترتفع مع زيادة معدل التسرب نظراً لضعف نظام التعليم الجزائري، كما أن اشتغال الأطفال يرجع للأزمة الاقتصادية التي تعاني منها أسرهم من جراء تدني المدخول، كما أن تدني المستوى التعليمي للأُم له دور في دفع الطفل إلى ممارسة أي نشاط اقتصادي، وفي بعض الأحيان رغم تمرسه في آن واحد. فالأب له تأثير أقل من الأم في دفع طفله إلى العمل، كونه يمتاز بمعارف مدرسية محدودة تمكنه بعض الشيء من مساعدة أبنائه أثناء الدراسة، وأفادت الدراسة أن السيطرة والمعاملة القاسية لها دور أساسي في خروج الطفل للعمل.

3- التأسيس المفاهيمي للدراسة:

3-1- النظريات المفسرة لعمالة الأطفال:

اعتمدت الدراسة في تفسير مضامينها النظرية على بعض النظريات الحديثة لعلماء الاجتماع خلال القرن التاسع عشر منها:

3.1.1- النظرية التفاعلية الرمزية:

تشير هذه النظرية إلى مدخل مميز لدراسة حياة الجماعة الإنسانية والسلوك الشخصي، مفاده أن الأسرة "وحدة من الأشخاص المتفاعلين في ضوء العمليات الداخلية، وأداء الدور ومشكلات الانفصال واتخاذ القرارات والضغوط" (رشوان، 2003: 74). ويشير أيضًا إلى التفاعل الذي ينشأ بين الأفكار والمعاني المختلفة التي يتميز بها المجتمع البشري، وهذا التفاعل بين الأفكار والمعاني المختلفة هو سمة من سمات المجتمع الإنساني، وهذا التفاعل الاجتماعي يركز على حقيقة مهمة، وهي أن الإنسان يعيش في مجموعة محددة مثل الأسرة والأصدقاء والزملاء وغيرها، ويراعي نفسه والآخرين على السواء، فهي تؤثر فيها وتتأثر بها من خلال اكتسابها قيما ومعايير جديدة. وأشار هربرت بلومر إلى أن المشكلة الأساسية للتفاعل الرمزي هي أن البشر يتعاملون مع الأشياء وفق المعاني التي تحتويها والتي تكون واضحة لهم، وأن هذه المعاني هي نتاج التفاعل الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية، وأنه يتم تعديلها وتشكلها في عملية التفسير" (محمد وآخرون، 1985: 80).

ويرى أنصار هذه النظرية أن عملية التنشئة الاجتماعية تجري طوال الحياة، بالإضافة إلى المدرسة والعالم الخارجي، وتلعب الأسرة دورا هاما في هذه العملية، فهنا يتم تحديد تواصل الأهداف بين الناس، بحيث تستجيب الذات وتتعرف من خلال أشكال التواصل والتفاعل بين الناس.

3.1.2- النظرية البنائية الوظيفية:

تعتبر النظرية الهيكلية الوظيفية واحدة من أوسع النظريات في أبحاث الأسرة لأنها تنظر إلى البنية الاجتماعية باعتبارها المحور الأساسي الذي يفسر تطور الأسرة، وكذلك العمليات التي تحدث بين أجزائها ووحداتها، والمساهمات الوظيفية الناتجة في بقائها واستمراريتها. ويركز البحث الأسري في هذا الاتجاه على الأجزاء المختلفة التي يتكون منها نظام الأسرة والمترابطة من خلال التفاعلات والدعم الوظيفي (السعيد، 2003: 46).

ويركز أنصار النظرية على أن المجتمع هو نسق مؤلف من مجموعة نظم اجتماعية، وهي خاضعة لتنظيم محدد كما تركز على التوازن والتكامل، وأن وجود مظاهر عدم التكامل داخل النسق تعد خروجًا عن معايير المجتمع، وعليه لا بد أن تعود إلى وضع التوازن، "فغير خافٍ أن ما يكتب

في الوقت الراهن في بعض البلدان الأوروبية عن حرمان الفقراء وانهيار الروابط الاجتماعية، ودولة التوازن العام، ودولة العمل الاجتماعي، وظروف عدم المساواة في المعيشة يعدّ تجسيداً نظرياً وإمبريقياً للمدخل البنائي الوظيفي (سمير، 2002: 15).

3-2- خلفية تاريخية عن عمالة الأطفال في اليمن:

ترتبط مشكلة عمالة الأطفال في اليمن بسلسلة من التغيرات المصاحبة لعملية التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي شهدتها المجتمع اليمني منذ التسعينيات، ومن أبرزها (فارح، 1997: 10):

- الاختلالات السائدة في التوازنات الاقتصادية مع ضعف الموارد والتي نتج عنها بعض المشكلات كانهخفاض كفاءة الأيدي العاملة، وضعف المستوى التعليمي، والفني، والمهني، والحرفي للسكان وتراجع دور المرأة في العمل المنتج.
- تزايد الإنفاق الاستثماري، والاستهلاكي، الحكومي الذي تمثل في عجز الموازنة الحكومية، وعجز ميزان المدفوعات وارتفاع الأسعار وضعف هياكل البنية الأساسية والتدخل في تسعير عدد من السلع.

ففي عام 1991م، صادقت الجمهورية اليمنية على اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، وفي عام 2000، تم -أيضاً- المصادقة على اتفاقيتين أساسيتين حول عمل الأطفال، هما: الاتفاقية رقم 138 لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمر الأدنى الذي يسمح فيه بالانخراط في إطار العمالة، والاتفاقية رقم (182) لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بإزالة أسوأ أشكال عمل الأطفال، وبناءً على هذه الاتفاقيات، تم إصدار قانون يمني لحقوق الطفل في عام 2002 وعلى ذلك حدّدت اليمن 14 عاماً كسن أدنى للدخول إلى العمل، وأُعرب أنه لا يجوز تشغيل أطفال دون 18 عاماً في عمل خطر، ويمنع القانون عمل الأطفال أكثر من (6) ساعات في اليوم (البند 137) ولا يسمح للأطفال بالعمل ليلاً (المادة 137). إلا أنه لا توجد أحكام خاصة بالأعمال الخفيفة في القانون، ولا تنطبق أحكام قانون حقوق الطفل على الأطفال العاملين مع أسرهم (تقرير الأطفال العاملين في اليمن، 2013: 4).

4- عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

4-1- عرض النتائج المتعلقة بخصائص أفراد العينة:

تكونت المتغيرات الأساسية وخواص عينة الدراسة من الأطفال العاملين للجنسين من أربع متغيرات أساسية هي: الجنس، العمر، طبيعة العمل، فترة مزاوله العمل، وعلى النحو الآتي:

• الجنس:

جدول (1) يوضح توزيع أفراد العينة بحسب الجنس (المصدر: الدراسة الميدانية)

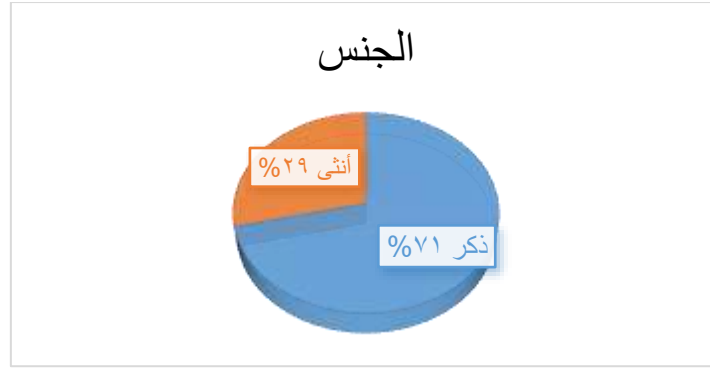
الجنس	التكرارات	النسبة
نكر	252	93.0
أنثى	19	7.0
الإجمالي	271	100.0

يتبين من النتائج في الجدول (1) أن الذكور شكلوا نسبة أعلى في العينة حيث كان عددهم (252) مستجيب، أي ما نسبته (93%) من إجمالي عينة البحث، بينما كان عدد الإناث (19) مستجيباً أي ما نسبته (7%)، والسبب يعود في ذلك إلى:

- عادات وتقاليد بعض الأسر اليمينية التي ترفض خروج البنات الصغيرات للعمل في الشوارع دون أحد أفراد الأسرة العاملين، حفاظاً عليهن من مخاطر السيارات أو الضياع في الشوارع؛ لأن خروجهن للعمل خارج نطاق الأسرة يمثل عليهن خطورة كبيرة، باستثناء بعض الأسر التي تعيش في فقر وضغوط متراكمة، فإنها مضطرة إلى دفع بناتها في سن مبكرة إلى العمل.

- امتناع بعض الإناث العاملات عن إجراء المقابلة معهن من قبل الباحث، ولاسيما اللاتي يبلغ أعمارهن أكبر من 12 سنة، وقولهن "نحن مقتنعين تماماً بعدم الفائدة من هذه الدراسات التي لم تقدم لنا أي شيء يعين أسرنا على ظروف الحياة المعيشية غير ضياع وقتنا فقط".

- تخوف بعضهن من عملية الاستجواب الذي قام به الباحث، وهذا قد يعود إلى طريقة المعاملة التي يتعرضن لها من قبل المجتمع، كالعنف بأنواعه المختلفة مثلاً، ما جعل رفضهن كردة فعل لذلك، ناهيك عن التفكير المادي الذي أصبح يخيم على عقولهن وقياس كل شيء بالربح والخسارة، كما أن تدني مستواهن التعليمي وغياب وعيهم بأهمية تلك الدراسات على واقع عمالة الأطفال كان له دور أيضاً في ذلك الامتناع.



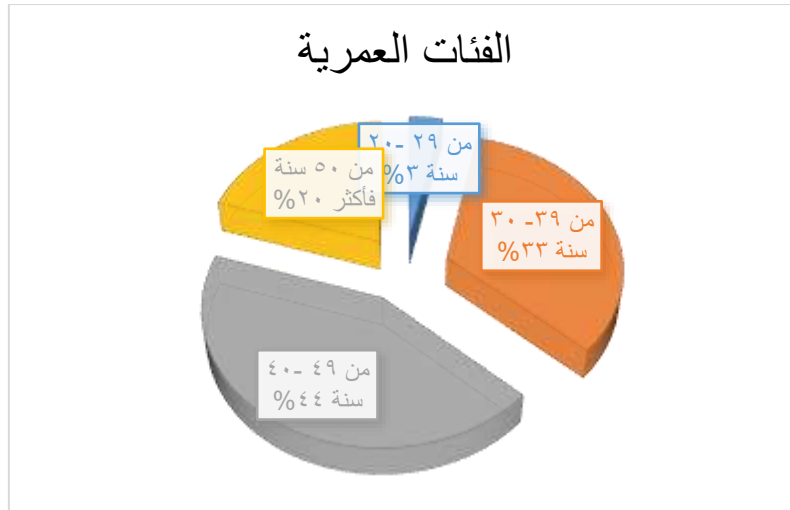
شكل (1) يبين حجم العينة المستهدفة حسب الجنس (المصدر: الدراسة الميدانية).

• العمر:

جدول (2) يوضح توزيع أفراد العينة بحسب الفئات العمرية (المصدر: الدراسة الميدانية)

النسبة %	التكرارات	الفئة العمرية
16.6	45	من 10-12 سنة
83.4	226	من 13-15 سنة
100.0	271	الإجمالي

ويبين الجدول (2) أن أعلى نسبة لأفراد العينة هم من الفئة العمرية بين 13-15 سنة، حيث تمثل (83.4%)، وقد يكون السبب هو أن عدد عمالة الأطفال يزداد مع تقدم العمر، ويرتبط هذا الازدياد بقدرة الأطفال الأكبر سناً على القيام بمختلف الأنشطة الاقتصادية بمهارة ودقة أفضل من الأطفال الأصغر سناً (سواء كانوا ذكورا أو إناثا)، وخاصة في النواحي البدنية والعقلية. كذلك المفهوم لدى بعض الأسرة بأهمية تعليم الطفل على تحمل المسؤولية، بدلاً أن يجلس دون تقديم أي فائدة للأسرة، بالإضافة إلى أن هذه المرحلة تمتاز بإدراك الطفل للواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه، لاسيما إذا كانت هناك مصاعب وظروف قاسية تمر بها الأسرة، كما نجد أن معظم أطفال هذه الفئة العمرية من أكثر المتسربين من التعليم؛ نتيجة الرغبة في الحصول على المال لتغطية رغباتهم والبحث عن تكوين الذات من إجمالي أفراد العينة، في حين يشكل الأطفال من هم في الفئة العمرية من 10-12 سنة النسبة القليلة بواقع (16.6%) العينة، وهذا قد يعود إلى اضطراب بعض الأسر للدفع بهم للعمل نتيجة فقرها وقسوة الحياة المعيشية لديها، وعدم قدرتها على تلبية احتياجات ومستلزمات إلحاقهم بالتعليم في هذا العمر؛ لأن من الطبيعي تخوف معظم الأسر من خروج أبنائها إلى الشوارع والاحتكاك بالعامية في هذا العمر، إلا إذا كانت هذه الأسر تعاني من تفكك أسري، كالطلاق وغيره، أو تستخدم هؤلاء الأطفال كأداة لجمع المال نتيجة ما ينظر إليهم من قبل أفراد المجتمع بدافع الرحمة والشفقة.



شكل (2) يبين حجم العينة المستهدفة حسب الفئة العمرية (المصدر: الدراسة الميدانية)

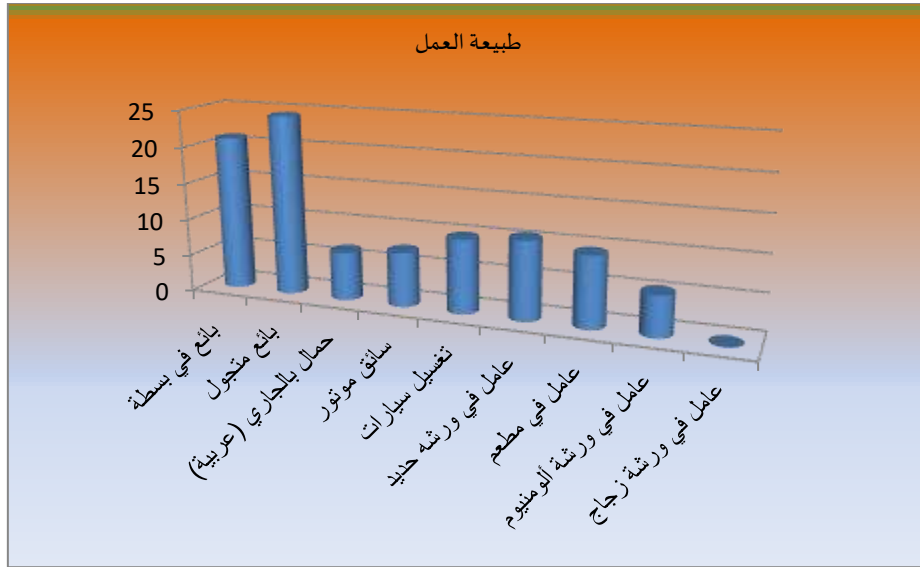
• طبيعة العمل:

جدول (3) يوضح طبيعة العمل الذي يزاوله الأطفال (المصدر: الدراسة الميدانية)

المهنة	التكرار	%
بائع في بسطة	57	21
بائع متجول	66	24.4
حمال بالجارى (عربية)	18	6.6
سائق موتور	20	7.4
تغسيل سيارات	27	10.0
عامل في ورشة حديد	29	10.7
عامل في مطعم	26	9.6
عامل في ورشة ألومنيوم	15	5.5
عامل في ورشة زجاج	13	8.4
الإجمالي	271	100.0

من الجدول (3) يتضح أن النسبة العالية للمهن المزاوله للأطفال العاملين تتركز حول الباعة المتجولين بواقع (24.4%) من إجمالي عينة الدراسة، و(21%) بائعين في بسطات، وقد يرجع ذلك إلى الخصائص التي تتميز بها هذه المهن من حيث سهولة الحصول عليها، كما أنها لا تتطلب لأي خبرة أو مؤهلات علمية، لكنها تمثل خطورة كبيرة على الأطفال الذين يختلطون برفقاء السوء، مما يؤدي إلى انحراف بعضهم فيعتادون على بعض العادات السيئة والخطيرة مثل: التدخين، السرقة، وتعاطي القات. . . وغيرها، مقابل نسبة (10.7%) عاملين في ورش حديد، كما أن نسبة (10%) يعملون في تغسيل السيارات، ونسبة (9.6%) يعملون في مطاعم، مع تفاوت النسب بين العاملين كسائقين دراجات نارية وحمالين في عربيات وعمال في ورش ألومنيوم وزجاج

على التوالي (7.4%) و(6.6%) و(5.5%) و(4.8%)، ما يشير إلى أن نسبة الأطفال العاملين في هذه المهن قليلة مقارنة بمهنة البيع (المتجول-البسطات)؛ لأنها تتميز بالصعوبة في أدائها، ويحتاج إلى قوة بدنية كبيرة، وبدون شك فإن جميع الأعمال المذكورة لا تتفق مع طبيعة مرحلة الطفولة التي تمثل سن الرعاية والاحتواء، وإتاحة الفرصة للنمو الجسمي والذهني والاجتماعي.



شكل (3) يبين حجم العينة المستهدفة حسب طبيعة العمل (المصدر: الدراسة الميدانية)

- فترة سنوات مزاوله العمل:

جدول (4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب فترة سنوات مزاوله العمل (المصدر: الدراسة الميدانية)

النسبة	التكرارات	الفترة بالسنوات
39.5	107	أقل من سنة
41.7	113	من 1 - 3 سنوات
18.8	51	أكثر من 3 سنوات
100.0	271	الإجمالي

نستنتج من الجدول (4) أن فترة مزاوله العمل (من 1-3) سنوات مثلت أعلى نسبة بين أفراد عينة الدراسة بواقع (41.7%)، وهذا قد يعود إلى ظروف الحرب والصراع التي يمر بها المجتمع اليمني، فأثرت على الاقتصاد اليمني وأدت إلى انقطاع رواتب موظفي القطاع العام، وتسريح بعض العاملين في القطاع الخاص، فارتفعت معدلات البطالة بين الكبار، بالإضافة إلى موجة النزوح لمعظم الأسر من مناطق الحرب والصراع مخلفة وراءها ممتلكاتها، كل هذه الأسباب أسهمت وإلى حد كبير في توسع عمالة الأطفال خلال الثلاث السنوات الماضية، ناهيك عن التدهور الملحوظ

في مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي، نتيجة تعرض بعض المدارس للقصف والتدمير، وبعضها الآخر تحولت إلى ثكنات عسكرية، بالإضافة إلى انقطاع صرف رواتب المعلمين، ما أدى إلى تسرب الأطفال من التعليم بحثاً عن أي عمل للإسهام في تحسين مستواها المعيشي، ناهيك عن تجسيد الواقع المعاش الذي ولد القناعة الذاتية لدى بعض الأطفال لترك التعليم والبحث عن عمل يكتسب من خلاله مهنة يستفيد منها مادياً بدلاً من الاعتماد على أسرته بتحمل مصاريف ورسوم الدراسة سنوات عديدة؛ لذلك فضلوا الالتحاق بالعمل، ويأتي بعدها فترة أقل من سنة لمزاولة العمل بنسبة (39.5%)، هذا يشير إلى عدم قدرة بعض الأسر على تحمل اللزمات التي تزيد من معاناتها يوماً بعد يوم، في حين جاءت فترة أكثر من ثلاث سنوات في مزاولة العمل بنسبة (18.8%) وهي الأقل نظراً لأنهم تميزوا في مزاولة العمل منذ فترات طويلة وأجبرتهم ظروف أسرهم المعيشية على ترك التعليم والتسرب من المدرسة منذ سنوات، وبعضهم الآخر لم يلتحق بالتعليم إطلاقاً.



شكل (4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب فترة سنوات مزوالة العمل (المصدر: الدراسة الميدانية)

4-2- عرض النتائج المتعلقة بأسباب عمالة الأطفال:

برزت أسباب كثيرة أدت لعمالة الأطفال في المجتمع اليمني، نستعرضها بالنحو الآتي:

☒ تدني المستوى التعليمي للآباء والأمهات:

جدول رقم (5) يبين المستوى التعليمي للأبوين (المصدر: الدراسة الميدانية)

المستوى التعليمي للأم		المستوى التعليمي للأب		
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	الخيار
90.1	244	62.4	169	أمي
5.8	16	27.7	75	يقرأ ويكتب
4.1	11	10.0	27	متوفي
100.0	271	100.0	271	الإجمالي

من الجدول (5) نستنتج أن أعلى نسبة كانت للآباء الأميين بواقع (62.4%)، مقابل (27.7%) يقرأ ويكتب، وربما يؤدي بهم هذا من قبل الآباء إلى غرس بعض الأفكار في أبنائهم بعدم جدوى التعليم، وبالتالي فإن الطفل يتأثر بما يحدث داخل الأسرة وبالأفكار التي يتشبع بها، فيكون هذا سبباً في دفع الأطفال إلى العمل لعدم وعي الآباء بالآفاق المستقبلية لأبنائهم، مقابل (10%) من الآباء متوفين؛ ما يسهم في حرمان الطفل من التوجيه الصحيح نحو التعليم وأهميته، في حين جاءت أيضاً النسبة العالية للأمهات الأميات بواقع (90.1%) من إجمالي عينة الدراسة، مقابل (5.8%) منهن يقرآن ويكتبن، وهذا راجع إلى حرمان المرأة من حقها في التعليم، وبالتالي ساعد هذا المستوى التعليمي الضعيف لدى الأمهات على نقص الوعي بمستقبل الطفل ونقص الرعاية الصحية، والتعليمية، وعدم قدرتها على إدارة ومواجهة الضغوط المتزايدة للإنفاق على الأطفال، في حين وجود نسبة (4.1%) ممن توفيت كأم للطفل العامل، وبالتالي غاب عنهم من يحرص عليهم ويدفعهم نحو التعليم.

وعليه فإن المستوى التعليمي للأولياء يُعدّ أحد الأسباب التي لها تأثير على حياة الطفل الدراسية، وذلك بتهيئة الجو الفكري الذي يساعده على نمو تفكيره، وتوفير مناخ تعليمي وتربوي وثقافي، خصب في الأسرة، والمحيط الذي يحتك به الطفل يشجعه أكثر على النجاح ومواصلة الدراسة، كما يتيح الفرص للأولياء للاهتمام بقضايا الطفل، ومتطلبات نموه النفسي والاجتماعي ومحاولة إشباعها حسب إمكانية الأسرة؛ لأن دخول الأطفال وهم في سن مبكرة الحياة العملية، وتحمل المسؤولية دليل على تأثرهم بالمحيط الأسري والثقافي المتردي الذي يعيشون فيه.

☒ فقدان المعيل:

جدول (6) يبين فقدان الأبوين (المصدر: الدراسة الميدانية)

الأم		الأب		
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	الخيار
4.1	11	90.0	244	نعم
95.9	260	10.0	27	لا
100.0	271	100.0	271	الإجمالي

تشير نتائج الجدول رقم (6) إلى النسبة العالية لفقدان آباء الأطفال العاملين بواقع (90%)، مقابل (10%) بأن آباءهم متواجدون على قيد الحياة، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمتوفين، في حين أن نسبة (95.9%) من إجمالي عينة الدراسة أمهاتهم على قيد الحياة، مقابل نسبة ضئيلة جداً ممن توفت أمهاتهم بواقع (4.1%).

وهذا يؤكد إن غياب الآباء وفقدان المعيل الأول في الأسرة يؤدي إلى فقدان الثقة للطفل مما يجعله يشعر بالخوف وعدم الاطمئنان، يعد سبباً في جعل الطفل يبحث عن مخرج لتوفير احتياجاته، فيقرر الانضمام إلى فئة الأطفال العاملين، وفي هذه الحالة يكون أجر الطفل الذي يتقاضاه من عمله بمثابة المصدر الأساس للمدخل الذي يكفل إعالة الأسرة، وتوفير الحاجات الأساسية للأفراد الذين يعيشون في كنف أمهاتهم الأرمال، كما أن الأطفال الذين فقدوا أمهاتهم يشعرون بفقدان الأمان والعاطفة والحنان، وهذا ما يلحق بهم الأذى النفسي والمعنوي، لاسيما إذا تم إهمالهم مادياً أو معنوياً من قبل آباءهم المتزوجين بزوجة أخرى، فيلجأ الطفل إلى البحث عن حاجاته ومتطلباته في سوق العمل بالالتحاق بفئة الأطفال العاملين.

☒ التفكك الأسري:

جدول (7) يبين العلاقة بين الزوجين في الأسرة (المصدر: الدراسة الميدانية)

الوالدان مرتبطان معاً		الوالد متزوج بأخرى		
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	الخيار
35	100	6.27	17	نعم
50.9	133	3.69	10	لا
14.1	38	90.0	244	متوفي
100	271	100	271	الإجمالي

يبين الجدول (7) أن نسبة تزوج والد الطفل المبحوث بأخرى بلغت (6.27%) من إجمالي عينة الدراسة، مقابل نسبة (3.69%) من إجمالي عينة الدراسة أشاروا أن آباءهم غير متزوجين بأخرى، ما يشير إلى وجود حالات تعدد زوجات للآباء، ونسبة (90%) حالات وفاة للآباء، في حين تشير النتائج إلى أن نسبة ترابط الوالدين معاً بالزواج (35%)، مقابل نسبة عدم ترابط الوالدين معاً (50.9%)، إضافة إلى نسبة (14.1%) حالات وفاة للأمهات، ما يؤكد على وجود مظاهر التفكك الأسري لبعض أسر الأطفال العاملين، إما نتيجة حالات الوفاة للأب أو الأم، أو حالات هجر وطلاق، بالإضافة إلى حالات تعددية لزوجات الأب، والتي بدورها تؤدي إلى نتائج سلبية على شخصية الأطفال خاصة، في حال غياب دور الآباء الذي يمثل القدوة للأطفال، ما يؤدي هذا الوضع إلى حرمان الطفل من بعض حقوقه المادية والمعنوية الواجب توفرها، مما يسبب لهم الضياع والتوتر؛ لأن الطفل يحتاج إلى رعاية الوالدين مجتمعين وحاجته إلى الحنان والعاطفة التي تربطه بالوالدين، وهي من أكثر القضايا حساسية في إيجاد الحوافز التي يحتاجها الطفل في التربية والنمو على مستوى المراحل العمرية المختلفة، لكن فقدانها يجعله يهرب إلى الشارع بحثاً عن مخرج له، وقد يكون هذا المخرج هو العمل، لكسب المال وتوفير حاجاته ومستلزماته ومساعدة الأسرة في المتطلبات اليومية، كما أن حالات الهجر والطلاق والتعددية تؤثر تأثيراً سلبياً على تماسك الأسرة،

وتولد العنف والصراعات بين أفراد الأسرة، ما يؤثر على شخصية الطفل وسلوكه، وتجعله يعيش في أجواء أسرية يملؤها الخوف والقلق وعدم الأمن والاستقرار، مما يؤدي هذا الوضع إلى أن يبحث الطفل عن أي مخرج من هذه الأجواء، فيلجأ إلى الشارع لممارسة العمل لتلبية احتياجاته المهملة من قبل الأسرة.

☒ النزوح من مناطق الحرب والصراع:

جدول (8) يوضح حالات النزوح من مناطق الحرب والصراع (المصدر: الدراسة الميدانية)

الخيار	التكرار	النسبة%
نعم	259	95.6
لا	12	4.4
الإجمالي	271	100.0

يشير الجدول (8) أن معظم الأطفال العاملين هم نازحون من مناطق احتدام الحرب والصراع بنسبة (95.6%)، لأن معظم الأسر النازحة تركت مصادر دخلها، وتخلت عن ممتلكاتها وتوجهت نحو مناطق أخرى خالية من الحرب والصراع، والذي كان له الأثر البالغ في معاناتها وتدني مستواها المعيشي، ما أدى إلى الدفع بأطفالها نحو العمل لتغطية نفقات الأسرة المعيشية، في حين جاءت نسبة (4.4%) لغير النازحين.

☒ البطالة وعجز الإنفاق:

جدول (9) يوضح علاقة رب الأسرة بالعمل (المصدر: الدراسة الميدانية)

الحالة	التكرار	النسبة %
يعمل	27	10.0
عاطل عن العمل	165	60.9
متقاعد	19	7
معاق/مريض	60	22.1
الإجمالي		100.0

تبين نتائج الجدول (9) أن النسبة العالية لعلاقة رب الأسرة بالعمل تتركز في أنه عاطل عن العمل بواقع (60.9%) من إجمالي عينة الدراسة، مقابل (22.1%) يعانون من إعاقة كلية أو جزئية أو أمراض مزمنة، في حين جاءت نسبة (7%) لمتقاعدين عن العمل لكبر السن، ومع أنه رغم وجود نسبة من آباء الأطفال العاملين الذين يعملون بواقع (10%)، إلا أن هذا يبرز سؤال ما هو نوع العمل الذي يمارسه رب الأسرة؛ لأن العمل لا يعني انتهاء المشاكل والصعوبات الاقتصادية التي تعيشها الأسرة، إضافة إلى نوع العمل فإن كان العمل بسيطاً فإنه لا يدر دخلاً مناسباً للأسرة، وبالتالي بقاؤها تعاني من الصعوبات المعيشية، لاسيما إذا اجتمعت مجموعة من

الأسباب، ككثرة عدد أفراد الأسرة الذين يعتمدون على مورد اقتصادي واحد وهو عمل الأب، وبالتالي تضطر الأسرة إلى دفع الأطفال نحو العمل لمساعدة الأب من أجل تلبية احتياجات الأسرة.

☒ الفقر وتدني المستوى المعيشي للأسرة:

جدول (10) يبين المستوى المعيشي للأسرة (المصدر: الدراسة الميدانية)

النسبة %	التكرار	المستوى المعيشي للأسرة
26.2	71	متوسط
73.8	200	ضعيف
100.0	271	الإجمالي

أظهرت نتائج الجدول رقم (10) أن النسبة العالية للأسر الأطفال العاملين تعاني من الفقر وتدني مستواها المعيشي بواقع (73.8%)، مقابل (26.2%) متوسط، وهذا يؤكد أن سوء الحالة الاقتصادية وتدني المستوى المعيشي لأسر الأطفال العاملين له تأثير كبير في دفع الأطفال نحو العمل لمشاركة الطفل في ميزانية الأسرة رغم إدراكها للأضرار والآثار السلبية التي تلحق بالطفل وهو في سن صغيرة.

4-3- عرض النتائج المتعلقة بآثار عمالة الأطفال:

أظهرت النتائج أن لعمالة الأطفال تأثيرات متعددة منها: التعليمية والاجتماعية والاقتصادية، نستعرضها فيما يلي:

☒ التسرب من التعليم:

جدول رقم (11) يبين حالات التسرب من التعليم لأفراد العينة (المصدر: الدراسة الميدانية)

النسبة %	التكرار	حالة الالتحاق بالتعليم
33.6	91	ملتحقون حالياً
49.4	134	سبق لهم الالتحاق
17	46	لم يلتحقوا إطلاقاً
100%	271	الإجمالي

أظهر الجدول رقم (11) أن نسبة الاستجابة من عينة الأطفال العاملين سبق لها الالتحاق بالتعليم بواقع (49.4%)، مقابل (33.6%) لا يزالون ملتحقين بالتعليم، وقد يعود ذلك التسرب إلى عدد من الأسباب منها: الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الأسرة وعدم مقدرتها على تحمل نفقات التعليم، ومواجهة متطلباته من رسوم وأدوات مدرسية، لاسيما في ظل غياب بعض المدارس المجانية للتعليم، الأمر الذي أدى إلى تسرب الأطفال من المدرسة والبحث عن تعلم مهنة

يستطيعون من خلالها تلبية متطلباتهم المعيشية، إضافة إلى ذلك، هناك اعتقادات اجتماعية مشتركة بين بعض الأسر مفادها أن الاستثمار في التعليم لا جدوى منه، ويأملون في تعليم أبنائهم مهنة توفر لهم مستقبلاً آمناً، وعدم حرصها على متابعة أطفالها لدراساتهم، مما يؤثر على مستوى تحصيلهم الدراسي وعدم اهتمامهم بالدراسة وقيمة التعليم، ما يجعلهم عرضة للعقاب المعنوي والبدني من قبل بعض المدرسين ينتج عنه تكرار لحالات الرسوب في المدرسة فيتأثرون نفسياً وتتولد لديهم الرغبة الذاتية في ترك المدرسة والتسرب من التعليم والاتجاه نحو العمل، في حين أبدى (17%) من الأطفال العاملين أنهم لم يلتحقوا بالتعليم إطلاقاً، وقد يعود ذلك لانتشار الأمية وتدني المستوى الثقافي والتعليمي للأبوين بأهمية تعليم الطفل، وعدم تشجيعهما وحرصهما على تعليم أطفالهم، أو سوء الوضع الاقتصادي للأسرة التي لا تمكنها من الإيفاء بمتطلبات واحتياجات تعليم أبنائها.

☒ تفشي الجهل والامية:

جدول رقم (12) يبين حالات الالتحاق بالتعليم لأفراد العينة (المصدر: الدراسة الميدانية)

النسبة %	التكرار	الالتحاق بالتعليم
33.6	91	نعم
66.4	180	لا
%100	271	الإجمالي

يوضح الجدول (12) أن النسبة العظمى من الأطفال العاملين غير ملتحقين حالياً بالتعليم بواقع (66.4%)، كونهم يتجهون نحو مزاوله العمل وهم في سن مبكرة، كمساعدين هامشيين لمن هم أكبر منهم سناً، ونتيجة لذلك، ينشأ هؤلاء الأطفال على مستوى محدود من التعليم، ما يؤدي إلى انتشار الأمية في المجتمع، مقابل نسبة (33.6%) للملتحقين في التعليم، وتمثل ثلث نسبة غير الملتحقين بالتعليم، ما يوحي بخطر يهدد التعليم واتساعه.

☒ التعرض للعنف والانتهاكات:

جدول (13) يوضح طبيعة العنف والانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال أثناء العمل (المصدر: الدراسة الميدانية)

التحرش الجنسي		الإهانات اللفظية		الضرب		الخيار
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
0	0	7 .	2	0	0	دائماً
0	0	17. 7	48	8. 5	23	أحياناً
100. 0	271	81. 5	221	91. 5	248	إطلاقاً
100. 0	271	100. 0	271	100. 0	271	الإجمالي

الجدول (13) يشير إلى أن النسبة العالية لطبيعة الانتهاكات (الضرب، الإهانات اللفظية، التحرش الجنسي) التي يتعرض لها الأطفال العاملون تتركز حول الذين لا يتعرضون للضرب بواقع (91.5%)، (81.5%) يتعرضون للإهانات اللفظية، (100%) لا يتعرضون للتحرش الجنسي، مقابل (8.5%) من الأطفال العاملين يتعرضون إلى الضرب أثناء العمل إما من الأطفال العاملين معهم ومن يكبرهم سناً، أو من قبل أصحاب العمل وأقاربهم، كما أن (17.7%) من الأطفال العاملين يتعرضون للإهانات اللفظية والشمم إما من قبل الذين يتعاملون معهم أو من أصحاب العمل ومن يكبرهم سناً، وهذا يؤثر في الجانب النفسي لدى الأطفال العاملين نتيجة الشعور بالإهانة والنقص من قبل المجتمع لفقره وعوزه، فتتولد لديه الرغبة بالانتقام من أفراد المجتمع، فقد يتجه نحو الانحراف وصولاً إلى ارتكاب الجريمة، كما تشير النتائج أيضاً إلى غياب حالات التحرش الجنسي؛ نظراً لصعوبة الإفصاح بها من قبل المبحوثين كونها تمثل عيباً وعاراً في المجتمع، إلا أن الواقع قد يكون عكس ذلك نظراً لاختلاط الأطفال العاملين أثناء العمل مع من يكبرهم سناً، وهذا قد يعرضهم لحالات التحرش، ناهيك على أن سوق العمل يحتوي العديد من الأفراد ومن قد تغول بعض منهم في حالات الانحراف والرذيلة، فهذا التنوع قد يعرض الأطفال العاملين لأخطار التحرش، وقد توصل أحياناً من قبل بعضهم إلى الاغتصاب، فكم من حالات عنف واغتصاب انتهك بحق الطفولة نشرت على وسائل الإعلام المرئية والمقروءة في اليمن، صدر فيها أحكام قضائية من قصاص وحبس... وغيره، وهذا يشير إلى أن عمالة الأطفال تمثل خطورة على حياة الأطفال ومستقبلهم.

☒ استغلال أرباب العمل:

جدول (14) يوضح طبيعة الاستغلال الممارس على الأطفال أثناء العمل (المصدر: الدراسة الميدانية)

الأجر مقابل العمل		وسائل الوقاية من مخاطر العمل		الطعام الذي يقدم أثناء العمل		أوقات الراحة أثناء العمل		
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	الخيار
0	0	0	0	20	55	0	0	كاف جداً
2.2	6	0	0	28.0	76	15.9	43	كاف نوعاً ما
53.2	143	55.4	149	7.4	20	39.5	107	غير كاف
55.4	150	55.4	150	55.4	150	55.4	150	الإجمالي

تشير نتائج الجدول (14) إلى أنواع أخرى لحالات الاستغلال التي يتعرض لها الأطفال العاملون، حيث توضح أن النسبة العالية لاستغلال الأطفال بعدم كفاية وسائل الوقاية من مخاطر العمل بواقع (55.4%) من إجمالي عينة الأطفال العاملين في المنشآت، مقابل (53.2%) لعدم

كفاية الأجور المقدمة لهم مقابل العمل، يليه نسبة (5.39%) بعدم كفاية أوقات الراحة أثناء العمل، باستثناء وقت تناول الطعام المقدم أثناء العمل بواقع (0.28%).

وهذا الاستغلال قد يسهم أيضاً في بروز أثر آخر يتمثل بارتفاع نسبة البطالة بين البالغين، نظراً لما يلجأ إليه أصحاب العمل في تشغيل صغار السن من الأطفال للعديد من الاعتبارات الاقتصادية منها: قلة أجورهم، عدم مطالبتهم بحقوق أو زيادة مالية، الاستمرار بتنفيذ المهام لساعات طويلة دون أن يحصلوا على أوقات كافية للراحة.

☒ التعرض للإصابات والمتاعب الصحية:

جدول (15) يوضح مدى تعرض الأطفال للمتاعب الصحية والإصابات أثناء العمل (المصدر: الدراسة الميدانية)

إصابات العمل		المتاعب الصحية		
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	الخيار
48.8	130	12.9	35	نعم
51.2	141	87.1	236	لا
100.0	271	100.0	271	الإجمالي

من الجدول (15) يتبين أن النسبة العالية لحدوث المتاعب الصحية والإصابات تركزت حول الإجابة بلا بواقع (87.1%) و(51.2%) لكلٍ منهما على التوالي، مقابل (12.9%) و(48.8%) حدثت لديهم متاعب صحية وإصابات مادية أثناء العمل؛ كونهم يعملون في ظروف قاسية ويتعرضون من خلاله إلى مخاطر صحية جمة، ولاسيما ممن يعملون في ورش الحديد والخشب والزجاج... إلخ، والتي في العادة لا تتوفر فيها الحد الأدنى من إجراءات وأجهزة الحماية والسلامة المهنية، ما يعرضهم لعدد من المتاعب الصحية، كالإصابة بأمراض الجهاز التنفسي والإصابات الجسدية كقطع أصابع اليد أثناء التعامل مع آلات القطع مثلاً، ناهيك عنّ يعملون في سواقة الدرجات النارية الذين يكونون أكثر عرضة للحوادث المرورية وما يترتب عليها من إصابات جسمية وغير جسمية، ونظراً لصغر سنهم يكونون أكثر عرضة للمخاطر المهنية وما يترتب عليها من آثار، قد تكون لهذه تأثيراً على صحتهم، وتسبب أضراراً على نموهم البدني والذهني، كما يمكن أن تكون لها آثار خطيرة على صحتهم مستقبلاً.

من خلال ما سبق من عرض فإن دخول الأطفال وهم في سن مبكرة الحياة العملية، وتحملهم المسؤولية دليل على تأثرهم بالمحيط الأسري والاجتماعي والاقتصادي والثقافي المتردي الذي يعيشون فيه، بالإضافة إلى ما تفرضه الحياة الأسرية من احتياجات ومستلزمات ضرورية

لأفرادها، فكلما تدهورت أوضاع الأسرة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، كلما أسهم ذلك في اتساع عمالة الأطفال في المجتمع.

5- الخاتمة:

بعد الانتهاء من عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة نستنتج ما يلي:

- تزداد عمالة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (13-15) سنة، كلما ازداد عمر الطفل.
- تنخفض عمالة الأطفال بين الإناث كلما تقدمت الطفلة في العمر، وتزداد بالمقابل عمالة الأطفال بين الذكور كلما تقدم الطفل في العمر.
- ترتفع عمالة الأطفال في الأسر التي تعاني من حالات تفكك أسري، كوفاة المعيل، أو الهجر والطلاق أو تعدد الزوجات.
- يعتبر الوضع المالي للأب من العوامل الرئيسية التي تؤثر على دخول الأطفال إلى سوق العمل، وكلما كان المستوى الاقتصادي للأب منخفضاً، زادت فرصة انخراط الأطفال في العمل.
- يعتبر تعليم الوالدين له تأثير أساسي على عمل الأطفال، إذ كلما انخفض التعليم لدى الوالدين، زادت فرص دخول الطفل إلى سوق العمل.
- يعتبر غالبية الأطفال العاملين غير ملتحقين بالتعليم، وممن سبق لهم الالتحاق ومتسربين من التعليم، فالغالبية العظمى من الأطفال العاملين غير ملتحقين بالتعليم.
- أسهمت عمالة الأطفال في بروز ظواهر أخرى ذات علاقة بها أهمها ظاهرة تهريب الأطفال والتحرش الجنسي للأطفال.
- تبدو أنّ عمالة الأطفال حافلة بالدلالات القاسية من منظور حقوق الطفل، ومن منظور التنمية البشرية المستدامة، كما تبدو بأنها أصبحت ظاهرة لدى بعض الأسر وحالة مألوفة في المجتمع، حيث أخذت الأسر ذات الدخل المتوسط تدفع بأطفالها إلى سوق العمل، لا سيما خلال فترات العطلة الصيفية؛ وبدأت بذلك عمالة الأطفال تمتد إلى الكثير من نشاطات القطاع غير الرسمي أو غير المنظم - الذي يفتقر إلى أي شكلٍ من أشكال الحماية للطفل.
- عدم التزام أصحاب الأعمال بتطبيق قانون العمل وعدم توفر الحماية لهؤلاء الأطفال، وأنهم يستغلون اقتصادياً لصالح أصحاب الأعمال على حساب صحتهم ونموهم البدني مما يعرضهم للأمراض والإرهاق، علاوة على ذلك حرمانهم من الوقت الكافي للدراسة أو التدريب أو التمتع بالوقت أسوة بأقربهم سناً، نظراً لطول ساعات العمل وغياب أوقات الراحة.

وعليه توصي الدراسة بالآتي:

- إعادة النظر في التشريعات، لاسيما قانون حقوق الطفل وقانون الأحوال الشخصية، وقانون العمل، بحيث تنص على حق الطفل في التعليم، بما يتواءم مع الدستور الذي ينص على أن التعليم الأساسي مجاني وإلزامي، وينبغي أن يلزم قانون حقوق الطفل أولياء أمور الأطفال بإلحاقهم بالتعليم.
- وجوب العمل على إعداد خطة لجذب الأطفال ودعمهم في التعليم، وتقديم مساعدات مالية ومادية للطلاب في الصفوف الأولى، مثل توفير الحقائب المدرسية المجانية، وتقديم وجبات غذائية، والبحث عن حلول تساعد الأسر في تسجيل أطفالها في التعليم.
- تعزيز الوعي بين السكان المحليين في المجتمعات حول مخاطر عمل الأطفال من خلال وسائل الإعلام المتنوعة (المرئية والمكتوبة والمسموعة).
- تحفيز منظمات المجتمع المدني الفاعلة في حقوق الطفل، وتطوير برامج قابلة للتنفيذ للحد من عمالة الأطفال في اليمن.
- تشجيع الإنتاج الحرفي للأسر الفقيرة وخلق أنشطة اقتصادية ومجالات عمل من شأنها التقليل من الحاجة إلى عمالة الأطفال.
- إجراء دراسات وأبحاث ميدانية لمعرفة طبيعة العلاقة بين عمالة الأطفال وتهريب الأطفال والتحرش الجنسي، ودراسة أبعادهما من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والأسرية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً. باللغة العربية:

- تقرير المجلس القومي للأمومة والطفولة (2001): المسح القومي لظاهرة عمل الأطفال، القاهرة- مصر: مطبوعات المجلس.
- الجهاز المركزي للإحصاء (2013): كتاب الإحصاء السنوي، صنعاء-الجمهورية اليمنية.
- رشوان، حسين عبد الحميد (2003): الأسرة والمجتمع: دراسة في علم اجتماع الأسرة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- زاهر، بشير صالح حسين (2018): ظاهرة عمالة الأطفال وأثرها في الانحراف، صنعاء- اليمن، أكاديمية الشرطة: رسالة ماجستير.

السعيد، عواشيرية (2003): الأسرة الجزائرية إلى أين؟، قسنطينة، الجزائر، جامعة منتوري: مجلة العلوم الإنسانية، المجلد(2)، العدد19، 24-88.

سمير، أحمد كامل (2002): تنشئة الطفل بين النظرية والتطبيق، ط1، الإسكندرية-مصر: مركز الإسكندرية للكتاب.

الطواشي، نشوان علي (2013): محددات وعواقب عمل الأطفال وسوء أشكال عمالة الأطفال في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية بغزة: رسالة ماجستير غير منشورة.

عبد العزيز، عبد الهادي (1999): حماية الطفولة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، القاهرة: دار النهضة العربية.

عبد العظيم، محمد (2002): وصف أوضاع الأطفال العاملين في الصناعة: دراسة ميدانية، القاهرة: المجلس العربي للطفولة والتنمية، مجلة الطفولة والتنمية، المجلد(3)، العدد(15)، 111-170.

فارح، وهيبية (1997): عمل الأطفال في الجمهورية اليمنية: دراسة ميدانية، بدعم من مؤسسة رادا بارنن، صنعاء.

مجاوي، لمياء (2012): العوامل المؤدية إلى تشغيل الطفل الجزائري، جامعة الجزائر، معهد علم الاجتماع: رسالة ماجستير.

محمد علي محمد وآخرون (1985): مجالات علم الاجتماع، أسس نظرية ودراسة واقعية، الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.

منصور، منى (2014): عمالة الأطفال في الجمهورية: دراسة ميدانية في مدينة عدن، اليمن، جامعة عدن، كلية الآداب والعلوم الإنسانية: رسالة ماجستير غير منشورة.

وزارة الشؤون القانونية، قانون الطفل اليمني رقم (45، لسنة 1994م): الجمهورية اليمنية.

أولاً. باللغة الإنجليزية:

A future Without Child Labour (2002): Global Report Under the Follow up to the ILO Declaration on Fundamental Principles and Rights at Work, Book: International Labour Office Geneva, P 48 -49.

Basu, K. and Dutta, B. (2009): "Child Labor and Household Wealth: Theory and Empirical Evidence on Inverted-U", Journal of Development Economics.

Fares, J. (2007): "Child Labor Across the Developing World: Patterns and Correlations", World Bank.

Hamid Ali el kifaï. Child labour violation of their childhood, 04/07/2001, BBCARABIC.Com.

Haspels, N., Jankanish, M. (2000): Action against Child Labour, Geneva International Labour Office.

Ravinder, R. (2009): "The Child Labor in Developing Countries: A Challenge to Millennium Development Goals", Social Sciences, Indus Journal.